

الرئيس الأسد: ما تعرض له سورية وفنزويلا هو ثمن تمسكهما بسيادتهما

أكد الرئيس بشار الأسد أن ما تعرض له كل من سورية وفنزويلا من محاولات خارجية تستهدف إضعافهما عبر ضرب الاستقرار وإشاعة الفوضى فيهما هو ثمن لتمسكهما بسيادتهما وقراريهما المستقلين ورفضهما لإملاءات الغرب وأوعانه على حساب مصلحة شعبي البلدين.

وعبر الرئيس الأسد خلال اتصال هاتفي تلقاه من الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو عن تقديره لمواقف فنزويلا والرئيس مادورو المساندة لسورية، وفق ما ذكرت وكالة «سانا» أمس.

وهنا مادورو الرئيس الأسد والشعب السوري بالإنجازات المهمة التي تحققت في الحرب ضد التنظيمات الإرهابية المدعومة من قبل الدول المعادية لسورية، معتبرا أن هذه الإنجازات جاءت ثمرة للصمود الاستثنائي الذي أظهره السوريون ووقوفهم موحدين خلف قيادتهم في مواجهة هذه الحرب.

وأكد مادورو ووقوف بلاده الثابت إلى جانب سورية، معربا عن أمله بعودة السلام والاستقرار إلى ربوعها في أقرب وقت.

ترامب يدعو دول الخليج لتحمل التكاليف.. ولافراف: خطوات معينة لتخفيف وطأة استقبال اللاجئين تطابق سوري روسي أممي: «المناطق الآمنة» يجب أن تحظى بموافقة دمشق

المقداد يوقع اتفاقية دعم تقني مع مفوضية اللاجئين لـ«الداخلية»

وقع نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سورية سجاد مالك اتفاق تعاون تقوم بموجبه المفوضية بتقديم الدعم التقني إلى إدارة الشؤون المدنية في وزارة الداخلية.

كما استقبل المقداد بحسب «سانا» المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي وبحث معه تعزيز التعاون المشترك في تقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين وخاصة في مدينة حلب.

وكان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم قد استقبل غراندي وبحث خلال اللقاء دعوة الحكومة للاجئين السوريين في الدول المجاورة إلى العودة لبلدهم، مؤكداً الاستعداد لاستقبالهم وتأمين متطلبات الحياة الكريمة لهم، في حين عرض غراندي الجهود التي تقوم بها المفوضية لمساعدة اللاجئين والمهجرين بالتنسيق مع الحكومة السورية.

كما بحث وزير الإدارة المحلية والبيئة رئيس اللجنة العليا للإغاثة حسين مخلوف مع غراندي آليات تعزيز التعاون بين الجانبين وتوسيع قاعدة المساعدات الإغاثية وضمان وصولها للمستحقين.



نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم خلال استقباله المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي أمس (سانا)

بن زايد آل نهيان، جرى خلالها بحث تمويل دول الخليج لـ«المناطق الآمنة» في سورية، وجاء في بيان صدر عن البيت الأبيض حول الاتصال الأول: «طلب الرئيس (ذلك) ووافق الملك على دعم مناطق آمنة في سورية واليمن فضلا عن دعم أفكار أخرى لمساعدة كثير من اللاجئين الذين شردتهم الصراعات المستمرة»، على حين نقلت وكالة الأنباء السعودية «واس» بياناً صادراً عن القصر الملكي جاء فيه «أن الملك أبدى تأييد ودعمه لإقامة مناطق آمنة في سورية» من دون أن يذكر اليمن.

وفي بيان آخر قال البيت الأبيض: إن توافقاً على ضرورة موافقة الحكومة السورية حول ما يسمى «المناطق الآمنة» التي أصدرتها إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما والحالي دونالد ترامب، بموازاة اتصالات أجراها الأخير من أجل أن تدفع دول الخليج تكاليف هذه «المناطق».

وكان ترامب قال في ٢٥ كانون الثاني الجاري في مقابلة أجرتها معه قناة «ABC»: «سأقيم بالتأكيد مناطق آمنة في سورية للأشخاص الفارين من العنف».

وأسس استقبل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي والوفد المرافق، وقال بيان للوزارة بثته وكالة «سانا»: إنه وفيما يتعلق بما تم تداوله مؤخراً حول ما يسمى بالمناطق الآمنة كانت وجهات نظر الجانبين متفقة على أن أي محاولة للقيام بذلك من دون التنسيق مع الحكومة السورية هو عمل غير آمن ويشكل تحدياً للسيادة السورية. وفي موسكو أوضح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الإيراني عثمان صالح أن مبادرة ترامب لا تستهدف إسقاط الرئيس بشار الأسد، على عكس إدارة

الجيوش تقدم بريفي حمص ودمشق.. واتفاق وادي بردى يمتد ليشمل بلدة سرغايا

«تحرير الشام» تسعى للسيطرة على الريف الحلبى



القسم الأكبر من مسلحي وادي بردى وعائلاتهم يصلون قلعة المضيق في ريف حماه فجر أمس (رويترز)

الدانا والمتخمتين له في ريف إدلب الشمالي الشرقي في مسعى للقضاء على الميليشيات الصغيرة التي لم يتبايعها كما حدث مع «أبناء الشام» أول من أمس.

وكانت «النصرة» مع الميليشيات القاعدية المتحالفة معها أحكمت سيطرتها الأسبوع الفائت على بلدة خان العسل غرب حلب أهم معقل لميليشيا «جيش المجاهدين» الذي اندمج مع «أحرار الشام»، كما مدت نفوذها إلى حريتان وقرى حمرا وغانان أهم البلدات الرئيسية في ريف المحافظة الشمالي.

وأحدثت تشكيل «هيئة تحرير الشام» انقساماً داخل صفوف الميليشيات المشكلة لما يسمى «جيش الفتح» الذي يسيطر على مساحات واسعة من ريف حلب الجنوبي، والذي يتوقع أن تطرد «أحرار الشام» وحلفاءها منه في حين من المرجح أن تحول تركيزاً دون وقوع صدام بين «النصرة» والميليشيات المتحالفة معها في «درع الفرات» مثل «الجبهة الحسنية» على حين يتوقع أن تطرد مناطق سيطرة قوات «سورية الديمقراطية»، المدعومة أميركياً والتي تقلب على تركيبتها وحدات «حماية الشعب» ذات الأغلبية الكردية، هدفاً لفرع القاعدة في سورية.

أدى لإصابة شخص بجراح». من جهتها ذكرت صفحة «الإعلام الحربي» على فيسبوك مساء أمس أنه «من المقرر خلال الساعة القادمة البدء بالتحضير لخروج نحو ٢٠٠ مسلح من جردو الجبل الشرقي للزبداني ووادي بردى مع منطقة سبته وصولاً لحدود رتخوس شمالاً، ٢٥٠ مسلحاً مع ذويهم من منطقة سرغايا وتقلهم باتجاه إدلب ضمن الاتفاق المبرم بين الحكومة السورية والمسلحين في منطقة وادي بردى بريف دمشق».

شمالاً قال مصدر معارض قريب من ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية» لـ«الوطن»، إنها استقدمت مزيداً من التعزيزات إلى محيط دارة عزة بعد أن داهمت «هيئة تحرير الشام» القاعدة التي تقودها جبهة النصرة أمس مقراتها وحواجزها داخل المدينة واستولت عليها مع محكماتها التابعة لـ«هيئتها القضائية»، ولفت إلى أن جهود اللجنة المشكلة من الهيئة بقيادة الشريفة السعودي عبد الله الحسني فشلت في حل الخلاف وإعادة الوضع إلى ما كان عليه.

وأوضح المصدر أن «النصرة» وحلفاءها الجدد مثل «حركة نور الدين الزكي» تسعى للسيطرة على كامل الريف الغربي لحلب وحشد قواتها قرب بلدتي سرمداء

عقوبات بمشروع قانون تصل للمؤبد لمن يهرب السوريين

العقوبة تفرض على من هيا أو أدار مكاناً لإيواء الأشخاص المهجرين أو جمعهم أو قتلهم.

وبين المشروع أنه يحاكم بالسجن المؤبد وغرامة مالية مشروعة من ثلاثة حتى خمسة ملايين ليرة سورية إذا ارتكب جريمة تهريب الأشخاص تنفيذاً لأعمال إرهابية أو إذا نتج عن الجريمة وفاة الشخص الذي تم تهريبه أو إصابته بعاهة دائمة، مؤكداً أنه يعاقب بالعقوبة لأغراض تهريب الجاني القوة.

دعا إلى الانضمام إليها مؤكداً أن

الحكومة استوردت ٥ بالمئة من الرز والباقي من الجمعيات والقطاع الخاص

أه أنه لم يستورد أي كميات من الشاي وزيت عباد الشمس.

وفيما يتعلق بالرز والسكر بينت الدراسة أن نسبة استيراد الحكومة من الرز بلغت ٥ بالمئة فقط و٨ بالمئة من السكر، على حين أكدت مصادر أن بقية الحاجة تم تأمينها عبر القطاع الخاص والجمعيات والمنظمات الدولية.

نسبة عالية من الكميات الموردة للبلاد وخاصة ماتي الأرز والذيت. وأضافت الدراسة التي أعدتها الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار: إن عدم استيراد القطاع العام كامل الحاجة السنوية المقدرة من السكر والأرز والشاي من الأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض، موضحة